

"علم المصطلح؛ دراسة في المفاهيم والإشكالات"

زكريا بوشارب

zakariabouchareb@yahoo.com

جامعة محمد لمين دباغين - سطيف2

تاريخ النشر 2022/12/30	تاريخ القبول 2022/11/01	تاريخ الإرسال 2022/10/01
------------------------	-------------------------	--------------------------

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية من خلال مدخل علمي ومنهجي رصين هو المدخل المصطلحي؛ لتكون لبنة من لبنات دراسة علم المصطلح، بالتركيز على المفاهيم المحورية التي تمثل أسسه، والمرجعيات المعرفية المتحكمة في وضعه؛ باعتبار أن المصطلح يُعدُّ مقدمة لفهم العلم الذي ينتمي إليه؛ فالمصطلح هو اللفظ الذي نعبر به عن المفهوم داخل الحقل العلمي، بل أساساً لضبط نسق المفاهيم التي تشكل صرحه، كما أنّه - بتعبير عبد الحفيظ الهاشمي - "عودة إلى الواقع العلمي الصحيح، وكشف لغطاء الغفلة المعرفية التي شملت كثيراً من الدراسات والبحوث سنين عدداً".

وقد وُسمت الورقة بعنوان: (علم المصطلح؛ دراسة في المفاهيم والإشكالات)؛ إذ يحدث - مثلاً - أن يأخذ المصطلح الواحد في مجالين متباعدين دلالتين مختلفتين قد تصلان إلى حد التناقض، ومن شأن هذا الإجراء العلمي أن يزيل اللبس والغموض والتشويش الذي لحق عملية الاستخدام في كثير من المصطلحات، سعياً لإجلاء رؤية واضحة تقدر الجهود المبذولة في تأسيس وإرساء دعائم علم المصطلح.

الكلمات المفتاحية: المصطلح. المفاهيم. الإشكالات.

Abstract

The purpose of this research paper is to provide a solid scientific and methodological approach to the concept of the term, by focusing on the central concepts that form its basis, and the cognitive references that govern it. The term is an introduction to the understanding of the science to which it belongs. Which reflects the concept within the scientific field, but mainly to adjust the pattern of concepts that make up his statement, and that - in the words of **Abdul-Hafiz al-Hashemi** - "a return to the right scientific reality, and revealed the cover of ignorance of knowledge, which included many studies and research years.

The paper has been labeled: (Terminology; a study of concepts and problems). For example, a single term in two divergent fields may have different connotations that may reach the point of contradiction. This scientific procedure would remove confusion, ambiguity and confusion in the use process. Many terms, in order to elucidate a clear vision appreciate the efforts to establish and establish the foundations of the science of term.

المدخلية: علم المصطلح؛ دراسة في المفاهيم والإشكالات

أولاً: مقدمة نظرية في إشكالية المصطلح

تُعَدُّ إشكالية المصطلح من أهم إشكاليات المنهج في أيّة دراسة علمية؛ لأنّها تمثل الخطوة الأولى في تصور موضوع الدراسة تصوراً صحيحاً، وسبر مداها، وتشكيل مادته، وتشقيق مسأله، فضلاً عن أنّ المصطلح بفكرته المحدودة، واستعماله الصحيح، يوفر الوقت، ويجنب سوء الفهم، وممّا لا شك فيه أنّ المصطلح يشكل العمود الذي يقوم عليه الخطاب، شأنه في ذلك شأن كل المصطلحات في شتى حقول المعرفة، ولقد أصاب الخوارزمي عندما أشار إلى أنّ "المصطلحات مفاتيح للعلوم"؛⁽¹⁾ فالمصطلح كما حدّه مصطفى الشهابي: "هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية".⁽²⁾

وإذا كانت دراسة المصطلحات من وجهة النظر اللغوية الخالصة غاية في ذاتها، فإنّها من وجهة نظر المشتغلين بالعلوم التي تنتمي إليها تُعَدُّ من باب فرض العين في فهم موضوعات تلك العلوم،⁽³⁾ فإذا لم يتوفر للعلم مصطلحه الذي يُعَدُّ مفتاحه، فَقَدَ هذا العلم مسوغه وتعطلت وظيفته، ومن هنا كان لابد من تحديد الألفاظ والمفاهيم، لأنّ مثل هذا التحديد هو المنطلق الأول للتفكير العلمي.⁽⁴⁾

إنّ القراءة المتأنية لصيغ اشتغال المصطلح، وأشكال تداوله في المجالات العلمية المختلفة تفصح عن مدى الاهتمام الذي حازه عند العلماء؛ بوصفه من جهة أداة معرفية تساعد في ضبط شتات التصورات وتشابكاتها، ومن ثمة في تنظيم المفاهيم المعرفية وتأطيرها، ومن جهة أخرى بوصفه قيمة مرجعية تركز ثقافة واسعة في بؤرة.⁽⁵⁾

وانطلاقاً من التسليم بأنّ اللغة في حقيقتها ليست إلا أداة لتحقيق الحياة، ولأنّها كذلك فإنّ؛ حقائق المعاني - بتعبير أبي حيان التوحيدي - لا تثبت إلا بحقائق الألفاظ، فإذا انحرفت الألفاظ فكذلك تزيّف المعاني؛ فالألفاظ والمعاني متلازمة ومتواشجة ومتناسجة.⁽⁶⁾ وإذا كان التفكير داخل ثقافة معينة ليس في حقيقته تفكيراً في قضاياها، بل تفكير بواسطتها فإنّ هذا يعني أنّ التفكير لا يتم إلا من خلال منظومة مرجعية يشكل المصطلح إحدى إحداثياتها الأساسية، وعليه يغدو المصطلح بهذا المعنى؛ أداة تمسك

بالعناصر الموحدة للمفهوم، لتعمل على انتظامها في قالب لفظي يمتلك قوة تجميعية وتكثيفية لما قد يبدو مشتتاً في التصور.⁽⁷⁾

وقديماً قال أبو عثمان عمرو بن بحر (الجاحظ) في معرض حديثه عن أهمية المصطلح: "ببدايتها يبدأ الوجود العلمي للعلم، وفي تطورها يتلخص تطور العلم، وإذا كان لكل قوم ألفاظ، ولكل صناعة ألفاظ، فإنّه من البديهي ألا تفهم تلك الصناعة ولا آثار أولئك القوم، إلا بمعرفة تلك الألفاظ"⁽⁸⁾؛ ليغدو المصطلح اتفاقاً لغوياً طارئاً بين طائفة مخصوصة على أمر مخصوص في ميدان خاص.

ويقول الباحث إدريس نقوري: "إنّ دراسة المصطلح العلمي دراسة منهجية وعلمية دقيقة، تفتح أمام الباحث عدة أبواب وتضعه أمام خيارات منهجية متعددة، وتفسح له المجال لفحص وتجريب إمكانيات كثيرة وذلك بحسب الوجهة التي ينتجها في الدراسة والغرض الذي يتوخى تحقيقه من بحثه".⁽⁹⁾

وقد أدى التقدم العلمي إلى اهتمام متزايد بقضية المصطلحات، وأدرك العلماء في الحضارة الأوروبية في القرن الثامن عشر أهمية توحيد المصطلحات في تخصصاتهم، لما زادت الحاجة إلى مصطلحات جديدة وتكونت بجهود فردية، ولهذا نجمت ضرورة العمل لتوحيد هذه المصطلحات من أجل تيسير الاتصال العلمي بين الباحثين.⁽¹⁰⁾

علم المصطلح – إذن - من أحدث فروع علم اللغة التطبيقي؛ يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها. وعنى هذا أن وضع المصطلحات لم يعد في ضوء المعايير المعاصرة يتم على أساس البحث المفرد في كل مصطلح على حدة، فقد كان ذلك التحديد في زمن اقتصر فيه علم اللغة على البحوث الأساسية في الأصوات وبنية الكلمة وبنية الجملة، وما أن تكون علم اللغة التطبيقي حتى اتخذ علم المصطلح مكانه بوصفه أحد الفروع المهمة إلى جانب "التخطيط اللغوي، والترجمة، وتعليم اللغة لأبناء اللغات الأخرى، وتحليل الأخطاء".⁽¹¹⁾

وتتطلب عملية الإنتاج في أي علم من العلوم ضبط مصطلحاته ضبطاً دقيقاً والتحكم في استعمالها وفهم سياقاتها وطرق توليدها وظروف نشأتها؛ فالمصطلح أرق ما تصل إليه اللغة في تشكيل مفاتيح علومها والتعبير عن مفاهيمها بطرق سليمة تجعل التفاهم ممكناً والتواصل سهلاً.

ثانياً: مفهوم المصطلح في اللغة والاصطلاح

المعجم ذاكرة اللغة، يحفظها ويرصد دلالات مفرداتها، بما يشبه ضبطاً لحدودها، وإن تباينت القواميس والمعاجم في إنجاز هذه المهمة، إذ منها ما يتجه إلى المفردة المستقلة المعزولة، ومنها ما ينصرف إليها، وهي تتغير وتتحرّك من سياق إلى آخر، لذلك كان من طبيعة المعجم أن لا يقول كل شيء عن المفردة

التي تنتظم فيه، لتظل دلالاتها منذورة لقراءات معجمية أوسع، ولعملية تنشيط دلالية أرحب، ففي قراءة سريعة ذات بعد خطي لمفردة (المصطلح) وجدنا معاجم اللغة لا تكاد تتأسس على اختلافات جوهرية.

ولم تحدد معاجم اللغة معاني محددة لمعنى المصطلح، بل اكتفت بذكر صور النطق بها؛ يقول الجوهري في باب (صلح): "وقد اصطالحا، وتصالحا، واصّالحا أيضا مشددة الضاد"،⁽¹²⁾ من غير أن يبين لها معنى محدداً.

ونجد عند ابن منظور في اللسان "والصُّلح: السلم. وقد اصطالحوا، وصالحوا، واصّالحو، وتصالحو، واصّالحو مشددة الصاد، قلبوا التاء صاداً، وأدغموها في الصاد بمعنى واحد".⁽¹³⁾

ونجد عند الزبيدي: "واصطالحا واصّالحا مشددة الصاد، قلبوا التاء صاداً، وأدغموها في الصاد، وتصالحا واصتلتحا بالتاء بدل الطاء كل ذلك بمعنى واحد".⁽¹⁴⁾

نلاحظ هنا أنه تكرر القول نفسه مع بعض الاختلاف بينها، وأنها لم تحدد المعنى مباشرة، غير أننا يمكن أن نفهم من كلامهم أنها تدل على الاتفاق والاجتماع. وفي العصر الحديث حدد إبراهيم أنيس ورفاقه في المعجم الوسيط المعنى اللغوي فقالوا: "اصطالح القوم: زال ما بينهم من خلاف. وعلى الأمر تعارفوا عليه واتفقوا"⁽¹⁵⁾ أي أنّ دلالة المصطلح تنحصر عندهم في مفاهيم السلم والاتفاق والتعارف وكل ما هو نقيض للفساد والخلاف.

و"الاصطلاح: مصدر اصطلاح. واتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم مصطلحاته".⁽¹⁶⁾

ويرى بعض الباحثين أنّ كلمة (مصطلح) لا تصح لغة؛ ذلك أنّ أسلافنا لم يستخدموها، كما تخلو المعاجم العربية من هذه الكلمة، ومنها المعجم الوسيط الذي ذكرت فيه كلمة (اصطلاح) بدلاً من كلمة (مصطلح)، غير أنّ يوسف وغليسي يرى أنّ هذا الاستقراء هو استقراء ناقص؛⁽¹⁷⁾ فهناك كتب اصطنت كلمة (مصطلح) بالذات وجعلت منها عنواناً للكتاب، ومن ذلك كتاب: (التعريف بالمصطلح الشريف) للقاضي ابن فضل الله العمري (ت749هـ)، وكتاب: (بلاغة الغريب في مصطلح آثار الحبيب) للشيخ محمد مرتضى الزبيدي (ت1205هـ)، وغيرها من الكتب.

أما اللغات الأوروبية فتصطنع لمصطلح (المصطلح) مصطلحات متقاربة النطق والرسم؛ من مثل: (Terme) في اللغة الفرنسية، (Term) في اللغة الإنجليزية، (Termine) في اللغة الإيطالية، (Termino) في اللغة الإسبانية، (Termino) في اللغة البرتغالية، وكلها مشتقة من الكلمة اللاتينية: (Terminus)؛ بمعنى: الحد أو المدى أو النهاية،⁽¹⁸⁾ وقد تنازعت هذه الكلمة عند الغرب دلالات مختلفة: (عقائدية، جغرافية، منطقية، اقتصادية، قانونية، ألسنية، هندسية) غير أنّها تدل في الاستخدام العام على المجال أو الحيز أو الحدود الفاصلة.

وأما المصطلح في الاصطلاح؛ فقد جاء في تعريف الشريف الجرجاني أنه: "عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما"⁽¹⁹⁾، فهو يرى أن المصطلح لا يكون إلا عند اتفاق المتخصصين المعنيين على دلالة الدقيقة، كما قد يطرأ عليه تغير دلالي يجعله ذو دلالة مختلفة، لذا يتوجب مراعاة وجود علاقة بين المدلول الجديد والمدلول اللغوي الأصلي، وهو تقريباً التعريف نفسه الذي نجده عند الكفوي (ت1094هـ) في كلياته: "اتفاق القوم على وضع الشيء وقيل إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد"⁽²⁰⁾، أي إيجاد معنى جديد غير المعنى اللغوي من أجل بيان وتوضيح المفاهيم، ويرى محمود فهمي حجازي أن: "المصطلح هو كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة (علمية أو تقنية...) يوجد موروثاً أو مقترضاً ويستخدم بدقة للتعبير عن المفاهيم وليلد على أشياء مادية محددة"⁽²¹⁾، وهذا التعريف يجعل المصطلح غير مقصور على الكلمة المفردة؛ فالمصطلح قد يكون متكوناً من كلمة أو مجموعة من الكلمات تتجاوز دلالتها اللفظية والمعجمية فتضبط وتشخص المفاهيم وتساعد على تأطير التصورات الفكرية المختلفة.

ونلاحظ أن مدار الحديث هو الاتفاق بين الجماعة، ثم تحديد اللفظ بدلالة تستحضر عند ذكر هذا اللفظ. وتخصيص هذا اللفظ بالدلالة التي تتفق عليها الجماعة؛ إذ إن نشوء المصطلح في أي علم لا بد له من مرحلة تراكمية تتجمع عوامل مختلفة تسهم في نشوئه وتطوره، ويشترط في وضعه؛ اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلمية، مع وجوب اختلاف دلالاته الجديدة عن دلالاته اللغوية الأولى، وهذا لا ينفي وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي.⁽²²⁾

"وتعد الدلالة المحددة الواضحة أهم السمات التي تميز المصطلح عن باقي الكلمات في اللغة العامة؛ فالمصطلح لا بد أن يكون بدلالة واضحة وواحدة في داخل التخصص الواحد، على العكس من الكلمات الأخرى التي يتحدد معناها عن طريق السياق"⁽²³⁾. "فالمصطلحات العلمية تتحدد دلالاتها وعباراتها في إطار نظرية متكاملة [...] ومن ثمة فإن المصطلح يخضع في تطوره للتخصص نفسه، ولا يتحدد إلا في داخل النظام الذي يكونه ذلك التخصص"⁽²⁴⁾.

وقد عبر عن هذه الفكرة الدكتور محمد كامل حسين فهو يرى "أن طبيعة المصطلحات تجعلها صورة حية لتطور العلوم، وهي تدل على ما في تاريخ العلم من صواب أو خطأ، وهي جزء لا يتجزأ من أساليب التفكير العلمية. وتاريخ المصطلحات هو تاريخ العلوم، وكل علم جديد يحتاج إلى مصطلحات جديدة، وكل تصور جديد يدعو صاحبه إلى خلق مصطلحات جديدة. ومن صفات العلوم الطبيعية أنها دائمة النمو، وأنها دقيقة منظمة، قابلة للامتداد البعيد المدى. لذلك كان من الضروري أن تكون للعلوم هذه المصطلحات نفسها، فيجب أن تكون دقيقة، وأن تكون منظمة، وأن تكون قابلة للنمو"⁽²⁵⁾.

ثالثاً: نشأة المصطلح وتطوره

أ. المصطلح في التراث الإسلامي

عرفت الدول العربية والإسلامية على وجه الخصوص حركة اصطلاحية كبيرة في فجر الإسلام لم يعرف لها تاريخ البشرية مثيلاً من قبل، وساعد على ذلك عدة عوامل؛ أهمها نشر رسالة الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها، وقد مست هذه الحركة عدة مجالات أو ميادين أولها المجال الديني؛ أي البحث في شؤون الدينية من تفسير للقرآن والحديث والتشريع وما إلى ذلك، وميدان التاريخ والقصص والسير ونحوها، وميدان الفلسفة والمنطق والطب وما إليها،⁽²⁶⁾ وهكذا تولدت مصطلحات من دلالات جديدة للألفاظ التي تم اكتسابها انطلاقاً من النصين المؤسسين للإسلام؛ (القرآن الكريم والسنة النبوية) وبالتالي أصبحت حقول الثقافة العربية الإسلامية تعج بالمصطلحات الجديدة، كما استطاعت اللغة العربية أن تستوعب جميع العلوم باختلاف لغاتها، نظراً للرقى الحضاري الذي عرفته آنذاك بفعل الترجمة، خاصة في العهدين الأموي والعباسي، أين ظهرت الكثير من الكتب في مجالات علمية مختلفة؛ كالعلوم، والطب، والكيمياء، والرياضيات، بما فيها الكتب التي ترجمت من لغات أجنبية؛ كاليونانية القبطية والفارسية وغيرها، "ومن الطبيعي أن تؤدي ترجمة هذه العلوم إلى خلق مصطلحات علمية كثيرة دخلت اللغة العربية واندمجت في جملة ألفاظها، ودخل معظمها في معجماتها القديمة، ولقد كانت هذه المصطلحات صالحة للتعبير عن بعض مواضيع العلوم الحديثة ففي الطب مثلاً قالوا: الجراحة والتشريح والكحالة والصيدلة، وسموا بعض الأمراض مثل السرطان والسلاق والخنوق والذبحة والربو وذات الجنب، إلى آخر ما وضعوا من مئات الألفاظ في أنواع الأمراض وأقسامها وأعراضها وأدويتها ومداوتها مما لا يتسع المقام للتبسيط في بحثه"،⁽²⁷⁾ وبهذا فإن العرب القدامى أدركوا أهمية المصطلح ودوره في تحصيل شتى العلوم، فظهرت إلى الوجود كتب توضح المصطلحات وتحددها واشتهرت باسم الحدود،⁽²⁸⁾ وهكذا تم تدوين مختلف حقول المعرفة باللغة العربية بما فيها من مفردات وعبارات اصطلاحية على مدى عدة قرون بفضل بروز علماء مبدعين في شتى حقول المعرفة آنذاك مثل: أبي يوسف بن إسحاق الكندي (ت258هـ) صاحب (الرسالة في حدود الأشياء ورسومها)، وهي رسالة قد يكون الكندي أول من وضع معجماً للمصطلحات العلمية كما يرى بعض الباحثين، فقد اشتملت على ثمانية وتسعين (98) مصطلحاً فلسفياً أغلبها من أصل عربي، وكذلك أبو الطيب الرازي (ت313هـ) صاحب كتاب (الحاوي في الطب)، وأبو الريحان البيروني (ت440هـ) صاحب المؤلفات الشهيرة ومنها كتابه: (الصيدلة في الطب)، وغيرهم.

وفي السياق ذاته فإن كتباً علمية كثيرة نشرت في أوروبا منذ بداية عصر الطباعة منها مثلاً: (القانون لابن سينا (روما 1593م)، وكتاب (تحرير أصول الهندسة لإقليدس) لنصير الدين الطوسي (روما 1594م)، وكتاب (الفلاحة) لابن العوام الإشبيلي (مدريد 1802م)،⁽²⁹⁾ فاحتل العرب الريادة العلمية والفكرية في العالم لفترة طويلة قاموا أثناءها بوضع ألفاظ مستحدثة وتوليد مصطلحات جديدة للتعبير عن تلك المفاهيم، وهذا بفضل الجهود الجبارة التي قام بها العلماء والباحثون في تلك الفترة.

ب. المصطلح في العصر الحديث

حدد عبد اللطيف عبيد ثلاث مراحل أساسية لتطور المصطلح العربي في العصر الحديث ملخصة على النحو الآتي:⁽³⁰⁾

تمتد المرحلة الأولى من مطلع النهضة الحديثة في بلاد الشام ومصر إلى غاية بداية الاحتلال الأجنبي، حيث لجأ المؤلفون والمترجمون آنذاك إلى التراث العلمي واللغوي العربي، فقاموا بإحيائه مستخرجين بذلك مصطلحات كثيرة، كما وضعوا للكثير من المفاهيم العلمية والتقنية والحضارية الوافدة من الغرب تسميات جديدة اعتماداً على طرق وآليات مختلفة؛ من وضع وتوليد وقياس ونحت واشتقاق وتعريب وترجمة، وكان من رواد هذه المرحلة رفاعة الطهطاوي في كتابه: (تخليص الإبريز في تلخيص باريس)، وأحمد فارس الشدياق صاحب كتاب (الجاسوس على القاموس)؛⁽³¹⁾ الذي رأى فيه أن الاقتراض اللغوي لا يفي بمتطلبات التنمية اللغوية، وحاول سعيًا إلى إيجاد مصطلحات ذات أصول عربية محضة.

أما المرحلة الثانية فامتدت من القرن التاسع عشر إلى أواسط القرن العشرين؛ أي إلى بداية التحرر الوطني في أغلب الأقطار العربية من الاستعمار الأجنبي، مع محاولة هذا الأخير محو الثقافة واللغة العربية، ولكن الدول العربية لم تبق مكتوفة الأيدي اتجاه هذا الوضع، فبذلت جهوداً كبيرة في كل من دمشق ومصر ولاسيما في النصف الأول من القرن العشرين، وتجلت في وضع مصطلحات جديدة وظهور عدة معاجم متخصصة، كما ظهرت في هذه الفترة أيضاً مجامع علمية ولغوية عربية، ولكن رغم كل هذه الجهود إلا أن اللغات الأجنبية هيمنت على الثقافة العربية بشكل واضح، وأصبح تأثيرها واضحاً وظاهراً في الترجمات، مما أدى إلى خلق اختلاف بين المترجمين.

وتتمثل المرحلة الثالثة والأخيرة في وضع المصطلح في الوقت الراهن؛ حيث تميز بظهور المجامع العربية في مختلف البلدان العربية، كما تواصلت الجهود المصطلحية العربية على يد الأفراد وفي نطاق العديد من المؤسسات والهيئات والمنظمات القومية والدولية والأجنبية.⁽³²⁾

يمكن القول إذن؛ أن العلماء العرب في العصر الحديث قد أولوا أهمية كبيرة للمصطلحات، وهذا راجع لعدة عوامل منها حركية المصطلح والتطور والتغير الدلالي للمصطلحات، والحاجة للتعبير عن أشياء دعت إليها الضرورة، فاستعاروا بعض الألفاظ من الأمم الأخرى وجعلوها على نسج الكلمات العربية، وضبطوا بعضها الآخر وهذا من أجل تنمية اللغة العربية وخدمتها.

وقد بذلت الدول الأوروبية هي الأخرى جهوداً كبيرة في ميدان علم المصطلح، خاصة بعدما أصبح فرعاً من فروع علم اللغة التطبيقي، ومن أهم هذه الجهود ما جاء على يد لينيه (Linné) سنة 1735م في مجال العلوم الطبيعية، ومورفو (Morveau) في مجال الكيمياء سنة 1782م،⁽³³⁾ ثم ظهرت مبادرات علمية

أوروبية من أهل التخصص الواحد، فانتقل اهتمام الباحثين من وضع المصطلح إلى وضع معايير دولية للمصطلحات بهدف توحيدها، وفي سنة 1931م ظهرت التباشير الأولى لعلم المصطلح في كتاب: (التوحيد الدولي للغات الهندسة، خاصة الهندسة الكهربائية) للأستاذ فيستر (Wuster) الذي يعد من أكبر رواد علم المصطلح، والذي لا يقل شأنًا وأثرًا في هذا العلم وتطبيقاته عن فرديناند دي سوسير (Ferdinand de saussure) في اللسانيات،⁽³⁴⁾ كما يرجع له الفضل في تأسيس مركز للبحث في مدينة فيزلبورغ بالنمسا، وهذا المركز مجهز بمكتبة كبيرة مختصة في المصطلحات، كما لقي هذا العلم منذ سنة 1971م دعماً من مركز المعلومات الدولية لعلم المصطلح لانفو تارم (Infoterm).

إن السبب الرئيسي الذي دفع هؤلاء الباحثين إلى تجديد كل إمكاناتهم الفكرية والعلمية في سبيل وضع المصطلح؛ يتمثل في الحاجة الماسة إلى تلبية احتياجاتهم من المصطلحات العلمية، ولاسيما في مجال الهندسة والصناعة الذين عرفا تطوراً وازدهاراً كبيرين.

إن تدوين المصطلح اقتضى في المقام الأول توحيد المبادئ التي تتحكم في التعبير عن المفاهيم وصناعة المصطلحات المقابلة لها، ونتج عن هذا الوضع تأسيس علم حديث سمي (علم المصطلح) الذي لا يزال حتى الآن في طور الإنجاز والنمو والتكامل.

رابعاً: آليات وضع المصطلح في اللغة العربية

تعد عملية وضع المصطلح وصياغته من الأمور الصعبة؛ إذ يشترط أن يكون واضع المصطلح متحكماً في اللغة عارفاً بأصولها وقواعدها، وأن يكون مختصاً في المجال المعرفي، ومحيطاً بجميع مواضيعه وتفاصيله، ومدرّكاً لجميع التطورات التي طرأت عليه إلى أن أصبح على حالته الراهنة، ولقد عرفت اللغة العربية في تراثها قوانين وضع المصطلحات وتوليدها؛ ونكر منها:

01. الاشتقاق

يعد الاشتقاق ظاهرة لغوية تمكنا من وضع أو توليد ألفاظ مختلفة من أصل واحد، ويتضح معنى الاشتقاق اللغوي من مادة (ش. ق. ق) التي تدل على الانصداع في الشيء، "ومنه فعل اشتق الشيء؛ بمعنى أخذ شقه، واشتق الكلمة من الكلمة؛ أي أخرجها منها".⁽³⁵⁾

وفي معناه الاصطلاحي "هو أخذ كلمة من كلمة فأكثر مع تناسب بينهما في اللفظ والمعنى، وهذا المفهوم يعني بوجود أصل يشتق منه وفرع مشتق، وقد حصر علماء الصرف المشتقات في سبعة أنواع؛ هي: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، فعل التفضيل، اسم الزمان، اسم المكان، اسم الآلة".⁽³⁶⁾ إذن فللاشتقاق دور بارز في صياغة الكلمات واختيارها، فهو يفيد المتكلمين في تلبية حاجاتهم بهدف التعبير والتواصل، ولقد وضع علماء اللغة شروطاً لا يصح الاشتقاق إلا بها ومن بين هذه الشروط: الاشتراك في

عدد الحروف التي غالباً ما تكون ثلاثة في اللغة العربية، وأن تكون هذه الحروف مرتبة ترتيباً واحداً في بنية الكلمة المشتقة، كما قسموا الاشتقاق إلى عدة أقسام منها:

01 . 02 . الاشتقاق الأصغر

الاشتقاق الأصغر حسب السيوطي (ت911هـ) هو "تقليب تصارييف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ كلها دلالة اطراد أو حروف غالباً كضرب فإنه دال على مطلق الضرب فقط، أما ضارب، ومضروب، ويضرب، وإضراب؛ فكلها أكثر دلالة وأكثر حروفاً، وضرب الماضي مساو حروفاً وأكثر دلالة وكلها مشتركة في (ض ر ب) وفي هيئة تركيبها"⁽³⁷⁾ معنى هذا أن الاشتقاق الأصغر هو استخراج لفظ من لفظ آخر يكون أصله بشرط اشتراكهما في المعنى واتفاقهما في ترتيب الحروف الأصلية وبالتالي تحافظ جميع مشتقاته على حروفها الأصلية وترتيبها، والاشتقاق الأصغر هو أكثر أنواع الاشتقاق شيوعاً، وهناك من الباحثين المعاصرين في فقه اللغة العربية كعلي عبد الواحد وافي من يؤثرون تسميته بـ (الاشتقاق العام) أو (الاشتقاق الصرفي) لأن الألفاظ تتصرف عن طريقه، ويشتق بعضها من بعض.

01 . 03 . الاشتقاق الأكبر

يعد الاشتقاق الأكبر من ابتكار ابن جني (ت392هـ) الذي عرفه بقوله: "هو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد...."⁽³⁸⁾

يقوم الاشتقاق الأكبر – إذن – على قلب أصل من ثلاثة حروف للحصول على صيغ جديدة، ويعد هذا النوع من الاشتقاق أقل شيوعاً واستعمالاً في اللغة العربية.

01 . 04 . الاشتقاق الكبار (النحت)

يعد ابن فارس (ت395هـ) من أول رواد النحت، وقد عرفه بقوله: "العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار وذلك (رجل عبشي) منسوب إلى اسمين، وأنشد الخليل:

أقول لها ودمع العين جار ألم تحزنك حيلة المنادي

من قوله: حي على"⁽³⁹⁾ بحيث يمكن صياغة كلمة من كلمتين فأكثر على نحو كلمة (الحوقة) المنحوتة من (لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم) وكلمة (عبشي) المذكورة في التعريف والمنحوتة من (عبد شمس) وغيرها، وقد وردت لفظة (النحت) في القرآن الكريم في قوله تعالى: {وَكَاْنُوا يَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا آمِنِينَ} (الحجر: 82)، ولم يكتف ابن فارس بالاستشهاد على هذه الظاهرة اللغوية

بالأمثلة القليلة الشائعة التي ربما لم تتجاوز الستين عدداً؛ بل ابتدع لنفسه مذهباً في القياس والاشتقاق، حين رأى أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت مثل قول العرب في (الصلدم = الشديد الحافر)؛ إنه من الصلد والصدم،⁽⁴⁰⁾ غير أن بعض العلماء قللوا من شأن النحت وحقروا شواهد، وذلك لقلته في كلام العرب، لكن البعض الآخر رأى فيه وسيلة للتوسع والتوسيع وشعورهم بضرورة استخدامها وتجديدها وتأصيل أصولها لئلا يبطل سحرها ويكتب عليها الممات، وقد وافق أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام 1948م على جواز النحت عند الضرورة.⁽⁴¹⁾

02 . التعريب

يعتبر التعريب ظاهرة لغوية قديمة ظهرت منذ العصور الأولى، ففي الجاهلية عرب عن الفارسية مثل: (الدولاب، والدسكرة، والكعك، والسميد، والجلنار)، وعن الهندية أو السنسكريتية مثل: (الفلفل، والجاموس، والشطرنج، والصندل)، وعن اليونانية مثل: (القبان، والقنطار، والترياق)،⁽⁴²⁾ وقد عرفه السيوطي (ت911هـ) في قوله: "فتعريب اسم أعجمي هو أن تتفوه به العرب على منهاجها، والمعرب هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعية لمعان في غير لغتها..."⁽⁴³⁾ أي إضفاء الشكل العربي على المصطلح الأجنبي، وقد ورد في القرآن الكريم كثير من معربات الجاهلية حتى قال ابن جرير: "في القرآن من كل لسان".⁽⁴⁴⁾

وقد عرفت ظاهرة التعريب ردوداً مختلفة من اللغويين المختصين، فمنهم من أيدها وذلك لأهميتها في رأيهم في إثراء الرصيد المعجمي للغة العربية، ومنهم من عارضها خوفاً على فقدان أصالتها، كما أن التعريب حسبهم يعطي انطباعاً سلبياً؛ يتمثل في عجز اللغة عن التعبير عن مختلف المفاهيم، ولهذا وجب تطهير اللغة العربية من الكلمات الدخيلة لإظهار إمكاناتها التي عرفت بها منذ عصورها الأولى.

03 . الترجمة

تعتبر الترجمة من أهم الوسائل التي بها يتطور العلم وينمو جهازه الاصطلاحي، وترجمة المصطلح كما يرى الخوارزمي (ت232هـ) هي مفاتيح كل العلوم "فإن لكل علم اصطلاحاً إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه إلى الاهتداء سبيلاً ولا إلى فهمه دليلاً"⁽⁴⁵⁾ فترجمة المصطلح تعيننا على تحقيق غاية التواصل الاجتماعي وتقليص المسافات بين المنتج والمستهلك في الميدان المعرفي والفكري، ومن المعروف أن أول عربي تفكر في مقتضيات الترجمة هو الجاحظ (ت255هـ) الذي جعل عماد الترجمة البيان والمعرفة، والترجمة هي نقل اللفظ الأعجمي بمعناه إلى ما يقابله في اللغة العربية؛ أي النسج على المنوال العربي، وقد اختلف الدارسون في مشكلة نقل المصطلح فمنهم من يلجأ إلى التعريب ومنهم من يلجأ إلى الترجمة، وقد عانى الباحثون من ترجمة المفاهيم المصطلحية في الميادين المتخصصة المختلفة ذلك أن العلم حقل واسع لازم للترجمة يستحق كل الاهتمام.

خامساً: قضية توحيد المصطلحات

تعتبر قضية التوحيد المصطلحي من القضايا التي تجذب الانتباه بوضوح إلى العمل المصطلحي العربي وبحثه، وهذا ناتج عن الفوضى المصطلحية العارمة التي تشهدها في وضع المصطلح، وذلك يعود إلى عدة أسباب أهمها: عدم تحديد قواعد واضحة في بناء المصطلح؛ فهناك عدة محاولات لوضع هذه القواعد، غير أن الجهات المعنية لم تستطع فرضها، ذلك أن قضية المصطلحات قضية شائكة، فكل مصطلح بحاجة إلى النظر إليه من منظور خاص به، لما له من ميزات تفصله عن غيره من المصطلحات،⁽⁴⁶⁾ ومن أهم هذه المحاولات التي وضعت محاولة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، محاولة مكتب تنسيق التعريب بالرباط الذي يهدف إلى تجميع كل المصطلحات المستعملة في الوطن العربي، وعرضها على مؤتمر الخبراء العرب لاختيار بعضها وبالتالي توحيدها، وفي هذا الصدد ذكر مصطفى طاهر الحيدارة بعض القواعد التي تساعد في رأيه على تحديد قاعدة فعالة في بناء المصطلح، وهي قواعد قابلة للتغير – حسب – تبعاً لتطور العلوم ومن بين هذه القواعد نذكر:⁽⁴⁷⁾

أ . تتكون المصطلحات عن طريق الاتفاق ويبحث علم المصطلح الوسائل الكفيلة بتكوين هذه المصطلحات، وتوحيد المصطلحات المتعددة للمفهوم الواحد، ولا يهدف علم المصطلح إلى وصف الواقع فحسب؛ وإنما يهدف للوصول إلى المصطلحات الدالة الموحدة.

ب . يتطلب علم المصطلح أن تعرض المصطلحات في مجالات تجعل مصطلحات المجال الواحد متتابعة على أساس فكري، فعندما تعالج مصطلحات العلم الواحد معاً؛ فإن ذلك يكون أدعى إلى تجاوز العديد من المشكلات التي تعترض المصطلحات.

ج . مراعاة المماثلة أو المشاركة بين مدلولي اللفظة لغة واصطلاحاً، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي؛ إذ أن المصطلح لا يعني تسمية جامعة مانعة للمسمى كما يظن بعض الناس، بل يرمز إليه لصلة بين الرمز والمرموز إليه، وهذه الصلة تختلف قوة وضعفاً حسب الأحرف المؤدية للمعنى.

د . الاقتصار على المصطلح الواحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد؛ لأن في تعدد المصطلحات تشتيتاً للجهود وفيه إسراف وإرباك، فيه إسراف نحن في غنى عنه خصوصاً وأن الأفكار والحقائق كثيرة ومتجددة ونعجز أحياناً أن نجد لكل واحد منها لفظاً يلائمه، وفيه إرباك لأنه يؤذن بعدم الدقة في أداء المعنى الواحد ويقود إلى ضعف التواصل بين المتخصصين في مجال العلوم المختلفة وفي الأقطار المختلفة، ويستثنى من هذه القاعدة المصطلحات التي تختلف نتيجة اختلاف وجهة النظر التي جاءت منها التسمية؛ مثل المصطلحات الإنجليزية الدالة على الأصوات الوقفية (إذ يسميها بعضهم

انفجارية Plosives ويسمى بعضهم أصوات وقفية Stop sounds ويسمى آخرون انحباسية Occlusives فتنتطق كل تسمية من وجهة نظر مختلفة عن الأخرى).

هـ . تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.⁽⁴⁸⁾

ومن المعروف أن قضية توحيد المصطلحات ليست قضية عربية فقط؛ وإنما هي قضية أثارت اهتمام مختلف الهيئات والمنظمات العالمية مثل (اليونسكو) التي خصصت مشروع (Unisist) للاهتمام بتنسيق كل الانجازات الاصطلاحية على مستوى العالم،⁽⁴⁹⁾ فهي قضية شائكة تحتاج إلى تحقيق ودراسة وضبط من أجل وضوح المفاهيم خاصة على مستوى العلم الواحد لتحقيق التواصل وحل سوء الفهم؛ فالمصطلحات يصيبها ما يصيب العلوم من تطور إذ تخضع في كثير من الأحيان إلى ما تخضع له العلوم؛ فيكون بذلك تاريخ العلوم هو بالضرورة تاريخ لمصطلحاتها.

كما أن كثيراً من المصطلحات يتخفى في تشكلات يصعب تحديدها تحديداً جازماً لا لبس فيه. فمن الواضح أنَّ غلبة الاستخدام (المجازي). بعد انفصاله عن الدلالة اللغوية قد أدى إلى كثير من اللبس وكثير من التداخل وكثير من الاضطراب، بل إنَّ المصطلح نفسه قد يحمل دلالتين مختلفتين بينهما تباين وتفاوت.

في الأخير؛ يمكن القول أنَّ عناية العلماء بالمصطلح قد نمت وزكت بعد أن تنوعت العلوم وكثرت الفنون، وكان لابد للعرب من أن يضعوا مصطلحات جديدة لما يستجد مستعينين بوسائل أهمها: (الوضع، والقياس، والاشتقاق، والترجمة، والمجاز، والتوليد، والتعريب، والنحت...) وكانت هذه الوسائل وغيرها سبباً في اتساع قدرة اللغة العربية واستيعابها للعلوم والآداب والفنون.

الإحالات

- (1) لحسن دحو. كاريزما المصطلح النقدي العربي؛ تأملات في الوعي النقدي وصياغة المفهوم. مجلة أبحاث في اللغة والأدب الجزائري. جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر. عدد: 07. 2011م. ص: 210.
- (2) مصطفى الشهابي. المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث. دمشق. ط: 2. 1965م. ص: 06.
- (3) ينظر: لحسن دحو. كاريزما المصطلح النقدي العربي؛ تأملات في الوعي النقدي وصياغة المفهوم. ص: 210.
- (4) محمد عزام. المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي. دار الشرق العربي. لبنان. (د.ط.). (د.ت). ص: 07.
- (5) ينظر: مصطفى ناصف. النقد العربي؛ نحو نظرية ثانية. سلسلة عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. عدد: 255. مارس 2000م. ص: 10.
- (6) ينظر: أبو حيان التوحيدي. البصائر والذخائر. مطبعة الإرشاد. دمشق. ج: 03. (د.ط.). 1964م. ص: 49.
- (7) ينظر: لحسن دحو. كاريزما المصطلح النقدي العربي؛ تأملات في الوعي النقدي وصياغة المفهوم. ص: 213/214.

- (8) محمد عزام. المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي. ص: 06.
- (9) إدريس ناقوري. مدخل إلى علم الاصطلاح. مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء. ط: 01. 1997م. ص: 83.
- (10) ينظر: محمود فهمي حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح. مكتبة غريب. القاهرة. (دط). (دت). ص: 16.
- (11) نفسه. ص: 19.
- (12) (الجوهري) إسماعيل بن حماد. الصحاح. تح: أحمد عبد الغفور عطار. بيروت: دار العلم للملايين. ج: 1. مادة (صلح).
- (13) (ابن منظور) جمال الدين. لسان العرب. بيروت: دار صادر. 1968م. مادة: (صلح).
- (14) (الزبيدي) محمد مرتضى. تاج العروس. بيروت: مكتبة الحياة. ج: 2. مادة (صلح).
- (15) إبراهيم أنيس وآخرون. المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية. مكتبة الشروق الدولية. مصر. ط: 4. 2005م. مادة (ص.ل.ح). ص: 520.
- (16) نفسه. ص: 520.
- (17) ينظر: يوسف وغليسي. إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد. منشورات الاختلاف. الجزائر. ط: 1. 2009م. ص: 25.
- (18) ينظر: نفسه. ص: 22.
- (19) الشريف الجرجاني. كتاب التعريفات. تحقيق إبراهيم الأنباري. دار الكتاب العربي. بيروت. ط: 4. 1998م. ص: 44.
- (20) أبو البقاء الكفوي. الكليات. تح: عدنان درويش ومحمد المصري. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط: 1. 1992م. ص: 129.
- (21) محمود فهمي حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح. ص: 11.
- (22) ينظر: مصطفى الشهابي. المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث. ص: 06. نقلاً عن: أحمد مطلوب. معجم النقد العربي القديم. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ط: 1. 1989م. ج: 1. ص: 10.
- (23) محمود فهمي حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح. مكتبة غريب. القاهرة. (دط). (دت). ص: 12.
- (24) ينظر: كتاب تيشبيان. المدخل إلى علم التسميات. نقلاً عن: محمود فهمي حجازي. الأسس اللغوية لعلم المصطلح. ص: 13.
- (25) محمد كامل حسين. القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية. مجلة مجمع اللغة العربية. القاهرة. عدد: 11. 1955م. ص: 137.
- (26) ينظر: أحمد أمين. فجر الإسلام. دار الكتاب العربي. بيروت. (دط). (دت). ص: 145.
- (27) عبد النور جميعي. علم المصطلح (أسماء ومفاهيم لآلان ري). دراسو وترجمة: (رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير). جامعة الجزائر. 2005م. ص: 17.
- (28) ينظر: مصطفى طاهر الحيادة. من قضايا المصطلح اللغوي العربي. الكتاب الثالث. عالم الكتب الحديث. الأردن. ط: 1. 2003م. ص: 14.
- (29) ينظر: أسماء بن مالك. إشكالية ترجمة المصطلح اللساني والسميائي إلى العربية. (رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير في الترجمة). جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان. قسم اللغات الأجنبية. 2014/2013. ص: 27.

- (30) ينظر: عبد اللطيف عبيد. المنهجيات المصطلحية العربية في العصر الحديث في ضوء النظرية العامة لعلم المصطلح. مجلة التعريب، دمشق، العدد: 27، ديسمبر 2004م. ص: 66.
- (31) ينظر: عبد المجيد الحر. المعجمات والمعاجم العربية، نشأتها، أنواعها، نهجها وتطورها. دار الفكر العربي. بيروت. ط: 1. 1994م. ص: 182.
- (32) ينظر: عبد اللطيف عبيد. المنهجيات المصطلحية العربية في العصر الحديث في ضوء النظرية العامة لعلم المصطلح. ص: 70.
- (33) ينظر: محمود فهمي حجازي. الأسس العلمية لعلم المصطلح. ص: 16.
- (34) ينظر: علي القاسمي. علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية. بيروت. 2008م. ص: 267.
- (35) زبير دراقي. محاضرات في فقه اللغة. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. ط: 1. 1992م. ص: 78.
- (36) جلال الدين السيوطي. المزهر في علوم اللغة وأنواعها. دار الفكر. بيروت. 2005م. ص: 269.
- (37) نفسه. ص: 346.
- (38) ابن جني. الخصائص. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط: 1. 1987م. ج 2. ص: 136.
- (39) ابن فارس. الصحاح في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. المكتبة السلفية. القاهرة. (دط). (دت). باب النحت. ص: 227.
- (40) ينظر: صبحي الصالح. دراسات في فقه اللغة. دار العلم للملايين. بيروت. (ط3). 2014م. ص: 244.
- (41) ينظر: نفسه. ص: 273.
- (42) ينظر: مصطفى الشهابي. المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث. ص: 17.
- (43) جلال الدين السيوطي. المزهر في علوم اللغة وأنواعها. ص: 209.
- (44) صبحي الصالح. دراسات في فقه اللغة. ص: 316.
- (45) السعيد الخضراوي. الترجمة والمصطلح. مجلة المترجم. دار الغرب للنشر والتوزيع. العدد: 02. جويلية 2001م. ص: 58.
- (46) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح. بحوث ودراسات في اللسانيات العربية. منشورات المجمع الجزائري للغة العربية. 2007م. ج 1. ص: 382.
- (47) ينظر: مصطفى طاهر الحيادة. من قضايا المصطلح اللغوي العربي. الكتاب الثالث. ص: 15.
- (48) ينظر: نفسه. ص: 16.
- (49) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح. بحوث ودراسات في اللسانيات العربية. ص: 383.